الأمم المتحدة

A/ES-10/1044–S/2025/570

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
10 September 2025
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الثمانون

رسائل متطابقة مؤرخة 10 أيلول/سبتمبر 2025 موجهة إلى الأمين العام ورئيسة الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

بعد مرور أكثر من 700 يوم على حرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، لا يمكن فهمُ كيف يستمر العالم في مشاهدة المجازر التي يتعرّض لها الأطفال والنساء والرجال الأبرياء دون أن يتحرّك لحمايتهم ومنع القضاء عليهم تماما.

وبينما يستمر مجلس الأمن في تأخير اتخاذ إجراءات رغم تزايد الفظائع، يجب أن نناشد المجتمع الدولي مرة أخرى لكي يتحرك الآن لوقف هذه الإبادة الجماعية.

ولا يمكن تبرير التقاعس عن العمل في حين تنتهك إسرائيل كل مبدأ من مبادئ القانون الدولي ومن مبادئ الأخلاق الإنسانية. وكانت النتيجة الوحيدة للتقاعس عن العمل هي السماح لإسرائيل بإلحاق المزيد من الخسائر في الأرواح والمعاناة بشعبنا والمزيد من الخراب بأرضنا وبالمنطقة ككل، وتمكينها من القيام بتلك الأفعال وتشجيعها على ذلك.

ويتجلى هذا الإفلات من العقاب الآن بأبشع صورة في مدينة غزة أمام أنظار العالم أجمع، حيث تقوم إسرائيل بتكثيف هجماتها. وقد تجلى ذلك أيضاً على نحو صادم بالأمس أثناء الهجوم الإسرائيلي الآثم على مقر حماس في الدوحة، في انتهاك لسيادة دولة قطر وسلامة أراضيها، ولميثاق الأمم المتحدة، ولحظر الإعدام خارج نطاق القضاء.

فلقد حان الوقت منذ زمن طويل لكبح هذا النظام الإسرائيلي المارق الذي يمارس القتل والتدمير يومياً ويشكّل تهديداً للسلام والأمن الإقليميين والدوليين. ولقد حان الوقت أيضا لاتخاذ إجراءات ملموسة –

170925 170925 25-14553 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بما في ذلك بفرض حظر للأسلحة وعقوبات ونشر قوات دولية للحماية – من أجل وضع حد نهائي لهذا الإفلات الصارخ من العقاب وإنقاذ أرواح المدنيين.

وفي ظل عدم اتخاذ إجراءات للمساءلة، من الواضح أن إسرائيل تظل بلا رادع، وهي ترفض الإصغاء لأي كلمات فيها إدانة وتتجاهل المطالب العالمية الداعية إلى وقف إطلاق النار ورفع حصارها الذي لا يرحم، بل إنها تذهب إلى حد السخرية[1] من تأكيد التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي على وجود مجاعة في محافظة غزة[2].

وبدلًا من ذلك، واعتقادًا من إسرائيل أنها لن تتحمل أبدا عواقب جرائمها، اجتاحت مدينة غزة، وقامت بذبح وتشويه وتجويع وتشريد عدد أكبر من المدنيين وسوّت بالأرض ما تبقّى من منازل ومبانٍ قائمة في المدينة وضواحيها كانت توفّر السكن والمأوى لمليون شخص، لخلق كابوس مرعب. وتواصل إسرائيل ترويع السكان عن طريق "أوامر الإخلاء" التي تطالب فيها جميع المدنيين – حتى المرضى والجرحى والمعاقين والأيتام والأرامل والمسنين – بمغادرة شمال غزة والنزوح إلى الجنوب باتجاه "المناطق الإنسانية" التي هي أقرب إلى معسكرات الاعتقال، والتي لا تسلم من الهجمات الإسرائيلية، وهي تستمر بذلك في تنفيذ خططها الأصلية منذ بداية هذه الإبادة الجماعية الهادفة إلى التطهير العرقي لغزة.

وقد حذّرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة من أن "مدينة غزة، التي أصبحت الملاذ الأخير للعائلات في شمال القطاع، بصدد التحول بسرعة إلى مكان لا يمكن للأطفال البقاء فيه على قيد الحياة. فلقد أصبحت مدينة الخوف والهروب والجنازات. ... ويجري تقويض مقومات الحياة الفلسطينية هنا، تدريجيا، ولكن بكل تأكيد. وإن معاناة الأطفال في قطاع غزة ليست وليدة الصدفة، بل إنها نتيجة مباشرة لخيارات حوّلت مدينة غزة، بل القطاع بأكمله، إلى مكان تتعرض فيه حياة الناس لهجمات من كل زاوية وكل يوم"[3].

هذه هي الحقيقة، فإسرائيل تقتل وتدمر بشكل تعسفي ومتعمّد، وهي تتعمد عند تنفيذ أهدافها معاقبةَ الشعب الفلسطيني الواقع تحت احتلالها غير القانوني بشكل جماعي كما تتعمد إلحاق أكبر قدر ممكن من الأذى والدمار. ولا يخفى هذا الأمر على أحد. فلا يزال المسؤولون الإسرائيليون يصرّحون ويتوعّدون على الملء بإراقة مزيد من الدماء وبإلحاق مزيد من الخراب بغزة، وهم يوجّهون تهديدات مماثلة إلى الضفة الغربية أيضًا.

وفي الآونة الأخيرة، أعلن "وزير الدفاع" الإسرائيلي كاتس عن "فتح أبواب الجحيم في مدينة غزة"، وهو أحدث تصريح ضمن سلسلة من خطابات التحريض الإسرائيلية وخطابات الكراهية والتهديد والوعيد بالتدمير الموجّهة إلى الشعب الفلسطيني ودولة فلسطين.

ومن المفارقات المثيرة للاشمئزاز أن إسرائيل ترفض فتح أبواب غزة أمام المساعدات الإنسانية وتمنع دخول الغذاء والماء والدواء والوقود وتوفير المأوى بكميات تكفي للتخفيف من حدة الكارثة الإنسانية

(1) انظر www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/Response_to_Issues_Raised_Following_IPC_Famine_Classification_in_the_Gaza_Strip.pdf.

(2) انظر www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/details-map/en/c/1159696/?iso3=PSE.

(3) انظر www.unicef.org/press-releases/unthinkable-gaza-city-has-already-begun.

وضمان بقاء السكان على قيد الحياة، في حين أنها لا تتورع عن فتح "أبواب الجحيم" بساديّة وتُسقط أطناناً من الصواريخ والقنابل على المدنيين العزّل وتزرع الرعب في قلوبهم.

فكيف يمكن أن يشاهد مجلس الأمن شعباً محتلاً يتعرّض للترويع والتجويع ويُجبَر على ترك بيته وملاذه وأرضه وتُدمَّر حياته ومجتمعه على أيدي السلطة القائمة بالاحتلال، دون أي يحرّك ساكنا؟

وكان ينبغي أن تكون الفظائع التي يتعرض لها الأطفال – وإدراج إسرائيل في قائمة الجهات المسؤولة عن ارتكاب انتهاكات متكررة لحقوق الطفل في تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح – كافية لإجبار المجلس منذ فترة طويلة على اتخاذ إجراءات.

فقد خلص أحدث تقييم أجرته منظمة إنقاذ الطفولة[4] إلى أن ما لا يقل عن 000 20 طفل قد قُتلوا خلال 23 شهراً من العدوان الإسرائيلي. وهذا يعني "قتل أكثر من طفل فلسطيني واحد على يد القوات الإسرائيلية كل ساعة" منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، أي ما يعادل 2 في المائة من أطفال غزة، بما في ذلك 009 1 أطفال دون سن عام واحد، من بينهم 450 رضيعًا وُلِدوا وقُتلوا خلال الحرب.

ويشمل عدد الضحايا من الأطفال أكثر من 000 42 طفل جريح، وقد ذكرت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أن ما لا يقل عن 000 21 طفل أصيبوا بإعاقات دائمة. ولا يزال آلاف آخرون في عداد المفقودين أو يُفترض أنهم مدفونون تحت الأنقاض. وقد لقي 367 فلسطينيا حتفهم بسبب سوء التغذية الناتج عن التجويع القسري الذي تمارسه إسرائيل على السكان والمجاعة التي أحدثتها، وكان من بينهم 131 طفلًا. ولا تقل ترويعًا الأرقامُ المتعلقة بعدد الأطفال اليتامى[5] ونزوح الأطفال والأمراض التي يعانون منها وانقطاعهم عن التعليم[6]، لمدة عامين تقريباً.

وكما ذكرت، إنغر آشينغ، الرئيسة التنفيذية لمنظمة إنقاذ الطفولة، "سيستمر الموت والخسائر، والأذى الجسدي والنفسي مدى الحياة وقد تتوارثه أجيال ..... والأطفال الفلسطينيون هم مستقبل مجتمعهم – وقد تم تقويض هذا المستقبل ومستقبلهم بشكل لا رجعة فيه"[7].

وتجاوزت الحصيلة الإجمالية للضحايا في غزة حتى الآن 000 64 ضحية من الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين الذين قتلتهم إسرائيل و 000 162 جريح منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023. وخلال نفس الفترة، قُتل ما يناهز 000 1 فلسطيني على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وأصيب آلاف آخرون بجروح، بالإضافة إلى الآلاف الآخرين الذين اختطفتهم إسرائيل واعتقلتهم.

وفي هذا الصدد، يؤكد القرار الذي اعتمدته الرابطة الدولية للباحثين في مجال الإبادة الجماعية أن "سياسات إسرائيل وأفعالها في غزة تستوفي التعريف القانوني للإبادة الجماعية الوارد في المادة الثانية من

(4) انظر www.savethechildren.org.uk/news/media-centre/press-releases/2025/gaza-20000-children-killed-23-months-war-more-one-child.

(5) انظر https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=5964.

(6) انظر https://news.un.org/en/story/2025/01/1158781.

(7) انظر www.savethechildren.org/us/about-us/media-and-news/2025-press-releases/children-starved-plain-sight-famine-confirmed-gaza.

اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (1948)". وفي جملة أمور، يدعو القرارُ "حكومةَ إسرائيل إلى الوقف الفوري لجميع الأعمال التي تشكل إبادة جماعية وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ضد الفلسطينيين في غزة"، و "يدعو جميعَ الدول إلى أن تتبع بهمَّة سياسات تهدف إلى ضمان احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية ومعاهدة تجارة الأسلحة والقانون الدولي الإنساني، إزاء إسرائيل وفلسطين"[8].

وجميع الدول مُلزَمة باحترام القواعد الآمرة المكرّسة في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، وغيرها من أحكام القانون الدولي العرفي، بما في ذلك اتفاقيات جنيف. إلا أن الإجراءات المتخذة لم ترقَ إلى مستوى خطورة الجرائم المرتكَبة.

وكما أكد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، في بيان صادر في 8 أيلول/سبتمبر، "إن المجتمع الدولي لم يؤد واجبه. لقد خذلنا سكان غزة. فأين هي الخطوات الحاسمة المتخذة لمنع الإبادة الجماعية؟ ولماذا لا تبذل الدول مزيدا من الجهود لتجنب ارتكاب الجرائم الوحشية؟ إن التقاعس عن العمل ليس خيارا مقبولا"[9].

ويجب اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة لإنقاذ الملايين من الفلسطينيين الذين تهددهم آلة الحرب الإسرائيلية بالموت أو التهجير. ويجب على مجلس الأمن أن ينهض بمسؤولياته بموجب الميثاق وأن يتصرف على الفور لوقف هذه الإبادة الجماعية المرتكبة بحق شعبنا ولحمايته من المزيد من الأضرار التي لا يمكن تداركها التي تتسبب فيها إسرائيل.

ولهذا، تدعو القيادة الفلسطينية مرة أخرى إلى اتخاذ إجراءات بموجب الفصل السابع لفرض وقف لإطلاق النار؛ ومطالبة إسرائيل برفع حصارها وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون قيود، بما في ذلك استعادة وجود الأمم المتحدة، بما يشمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى باعتبارها العمود الفقري لعمليات الأمم المتحدة الإنسانية، والمنظمات الدولية الأخرى؛ وتوفير الحماية الدولية لشعبنا.

وهذا أمر ضروري لوقف استغلال إسرائيل للغذاء والمساعدات الإنسانية كسلاح وللتخفيف من المستويات الكارثية للجوع والعطش والإصابات والمرض والعوز والنزوح. ولا بد من وضع حد لانتشار المجاعة ومنع التطهير العرقي لشعبنا. وهناك حاجة ملحة أيضا لوقف المخططات الإسرائيلية الهادفة لضم مناطق في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وكذلك في غزة، التي تواصل إسرائيل تنفيذها في انتهاك للقانون الدولي متعمّدة إحباط المساعي الفلسطينية الهادفة لتقرير المصير وتدمير حل الدولتين.

ورغم الاعتراف بالجهود والتدابير الملموسة التي اتخذتها العديد من الحكومات، بشكل فردي وجماعي، وبجهود ومبادرات التضامن التي أطلقها المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم، فلا يزال هناك

(8) انظر https://genocidescholars.org/wp-content/uploads/2025/08/IAGS-Resolution-on-Gaza-FINAL.pdf.

(9) انظر www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2025/09/hc-turk-updates-human-rights-council-we-need-safeguard-eighty-years.

الكثير الذي يتعين فعله للتصدي للتهديدات الوجودية التي يواجهها الشعب الفلسطيني وأمته، بما في ذلك بوقف عمليات نقل الأسلحة وفرض عقوبات على إسرائيل.

ويتيح الاستئناف المبكر للمؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين، الذي كلّفت الجمعية العامة بعقده، فرصة حاسمة أخرى لكي تكثف الدول جهودها وتعزّز الدعم المقدّم للشعب الفلسطيني وحكومته وللالتزام باتخاذ تدابير فورية ملموسة.

ولم يعد بالإمكان إرجاء اتخاذ إجراءات من أجل المساءلة. كما أن أي تأخير إضافي أو التقاعس عن العمل من جانب مجلس الأمن لا يُعفي الدول من التزاماتها بمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني لفلسطين، كما دعت إلى ذلك محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة في تموز/يوليه 2024، والجمعية العامة قبل عام في قرارها دإط-24/10. ولا يمكن للعالم أن يسمح لإسرائيل بالاستمرار في تذبيح المدنيين وفي احتلال لا نهاية له وفي تقويض القانون الدولي وتهديد الأمن والسلام الدوليين. فلقد حان وقت العمل، وتعتمد حياة الملايين على ذلك.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها 874 رسالة، التي وجَّهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 22 آب/أغسطس 2025 (A/ES-10/1043-S/2025/529)، تشكل سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان المرتكبة بحق شعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة. ويجب أن ينتهي الآن هذا الاحتلال الاستعماري غير القانوني والنظام القائم على الفصل العنصري.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
الوزير
المراقب الدائم